فرص التنافس الإقليمي– دراسة تحليلية عن الدبلوماسية التركية في العراق–

Opportunities for regional competition…An analytical study on Turkish diplomacy in Iraq

أ. خضير عباس الزبيدي زهير الجامعة المستنصرية – العراق–

الملخص:

تُرسخ الدبلوماسية التركية دورها الإقليمي المتعاظم في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، والقائم على إخراج تركيا من دائرة الانغلاق على الذات، إلى دائرة الفعل الإقليمي منذ مطلع الألفية الجديدة، سعياً لحجز موقع متقدم في العالم متعدد الأقطاب قيد التشكيل، والذي يستعد لوراثة تركة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب العالمي الأوحد، وقد برزت أهمية العلاقات العراقية – التركية بكونها ذات أبعاد متداخلة، فتاريخيا خضع العراق للسيطرة العثمانية منذ دخول السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد عام(1543)، واستمرت هذه السيطرة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام (1918), وتحكم العلاقات القائمة بين العراق وتركيا جملة عوامل وأسس تاريخية واقتصادية ودينية وثقافية، نابعة من مواريث دينية والعلاقة التاريخية كون تركيا قد استعمرت العراق لردح طويل من الزمن.

إن الواقع الذي تفرضه المتغيرات المتسارعة في المنطقة يتطلب من تركيا دورا براغماتيا حذرا يكون الهدف منه اقتناص الفرص في شتى الميادين وخاصة الميدان الدبلوماسي، والذي اظهر العراق فيه ضعفا كبيرا مقارنة بالدور التركي ، وهو الأمر الذي يدفعني كباحثة للتعمق أكثر في مواطن القوة والضعف لكلا الجانبين في الحقل الدبلوماسي ومآل ذلك على قوة الدولتين وتحقيقهما لأهدافهما ومصالحهما الوطنية العليا.

الكلمات المفتاحية :– التنافس – الدبلوماسية – البراغماتية .

Abstract :–

Turkish diplomacy establishes its growing regional role in the region in general and Iraq in particular, which is based on taking Turkey out of the circle of self-isolation, into the circle of regional action since the beginning of the new millennium, in an effort to reserve an advanced position in the multi-polar world under formation, which is preparing to inherit the legacy of the United States

American as the only universal pole. The importance of Iraqi-Turkish relations has emerged as being of overlapping dimensions. Historically, Iraq has been under Ottoman control since the entry of the Ottoman Sultan Suleiman the Magnificent to Baghdad in 1543, this control continued until the end of World War I in 1918. The existing relations between Iraq and Turkey are governed by a number of factors and historical, economic, religious, and cultural foundations, stemming from religious heritage and the historical relationship, given that Turkey has colonized Iraq for a long period of time.

The reality imposed by the accelerating changes in the region requires a careful pragmatic role for Turkey, the aim of which is to seize opportunities in various fields, especially the diplomatic field, and in which Iraq has shown great weakness compared to the Turkish role, which motivates me as a researcher to delve deeper into the strengths and weaknesses of both sides in the diplomatic field and the consequence of this on the strength of the two countries , their achievement of their higher national goals and interests.

Key words:- **Competitiveness – Diplomacy – Pragmatism** .

المقدمة :

تبرز أهمية العلاقات العراقية–التركية بكونها ذات أبعاد متداخلة، اتسمت في معظمها بالتوتر وعدم التوافق، بدءاً من فترة الحرب الباردة التي تواجد الطرفان خلالها في المحورين المتواجهين، مروراً بفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة التي استهلت بحرب الخليج الثانية، ومشاركة تركيا فيها بفعالية وتميزت بتصاعد هجمات حزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية انطلاقاً من شمال العراق، ثم مراحل تشكل إقليم شمال العراق على مدى سنوات طويلة، وصولاً للوضع الحالي الذي يقف فيه الجانبان على طرفي نقيض من التطورات الإقليمية، ورغم هذا التاريخ الحافل بالاختلافات والتوترات، تجمع البلدين مصالح مشتركة لا يمكن الاستهانة بها على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي، فالمصالح المشتركة كثيرة وعميقة، في مقدمتها النفط، والطاقة، والمياه، والتجارة، ومكافحة الإرهاب، وحالة الجوار الجغرافي والتنوع العرقي والمذهبي، وغيرها من العوامل التي تجعل من ثنائية التأثير والتأثر بين الطرفين حاضرة وبقوة على المدى

البعيد، كل ذلك يجعل لتركيا دوراً مهماً تلعبه في توازنات العراق في البعدين المحلي والإقليمي، والأهم في صياغة مستقبله في ظل سيناريوهات التقسيم والتجزئة الجغرافية والسياسية.

وتبحث هذه الورقة في أهمية العراق بالنسبة لتركيا كدولة جارة تتفاعل فيها معظم الملفات الإقليمية الساخنة، وتمر على أهم مراحل القوة والضعف في الحقل الدبلوماسي للعلاقات العراقية – التركية، مستعرضة البراغماتية التركية كوسيلة للتواجد داخل المشهد العراقي، وفي محاولة لتحرير أبرز السياقات المحددة لأطر الدبلوماسية التركية إزاء العراق بما يساعد على استشراف أهم السيناريوهات المستقبلية الممكنة ومآل ذلك على قوة الدولتين وتحقيقهما لأهدافهما ومصالحهما الوطنية العليا.

الأهمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من قدرتها على إلقاء الضوء على طبيعة ودور الدبلوماسية التركية في حصد الانجازات داخل المشهد العراقي، ويقابل تلك النجاحات التركية، فشل في الأداء الحكومي الدبلوماسي العراقي، وعدم قدرته على مواكبة نظيره التركي، والاستفادة من عمق العلاقات بين البلدين، مما يؤثر سلبا على واقع الحركة الدبلوماسية العراقية، والتي تميزت بتراجعها عقب أحداث عام 2003.

الهدف:

تهدف الدراسة إلى تكوين صورة أوضح عن الأداء الدبلوماسي التركي عقب عام 2003 داخل العراق، وقدرته على الدفع بالدور التركي للاستفادة من الأوضاع السياسية الهشة التي تميز بها العراق، وإلى كون تركيا بفعل أدائها الدبلوماسي، وقدرتها على المناورة مع عدة لاعبين إقليميين ودوليين تستحق أن تكون فاعلا إقليميا مهما، فضلا عن محاولة المقارنة لدور الدبلوماسية العراقية للحكومة بعد عام 2003، وتحديد مواطن القوة والضعف لديها، وذلك لغرض رفد صانع القرار العراقي بالمعلومات الضرورية التي تساعدهم في رسم سياسات العراق الخارجية مع تركيا أو أي دولة مؤثرة أخرى ، وللعمل على تحسين مستويات الأداء الدبلوماسي العراقي والتي تعرضت لهزات كثيرة أساءت للخارجية العراقية قبل وبعد عام 2003.

الإشكالية:

تتمحور مشكلة الدراسة في وجود حالة واضحة جدا من الضعف العراقي في المجال الدبلوماسي على خلاف الدبلوماسية التركية التي استغلت ذلك الضعف لصالحها، وهو الأمر الذي سمح بتواجد تركي اكبر ضمن واقع صنع السياسات الداخلية والخارجية للعراق.

الفرضية:

ينطلق تحليلنا للإشكالية المطروحة من فرضية أساسية ، قائمة على أن أساس نجاح الجهاز الحكومي العراقي في العمل الدبلوماسي يعتمد على قدرة الدولة العراقية على رسم الصورة الصحيحة لما يجب أن تكون عليه العلاقات ما بين العراق وتركيا، وان الفشل قائم في حالة تفوق الطرف التركي في الاستفادة من الظروف المتهيئة له في العراق.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على كل من المنهجين التاريخي والتحليلي النظمي ، إذ يرفدنا المنهج الأول بالصورة التاريخية العميقة بين البلدين ، في حين يعرفنا المنهج الثاني على خارطة سير العمل الدبلوماسي بين البلدين خلال الفترات الزمنية السابقة واللاحقة . . وسيتم اعتماد التقسيم التالي في بيان هيكلية البحث وهي:

المبحث الأول: العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا.

المبحث الثاني: استثنائية الدور العراقي ضمن الإدراك التركي.

المبحث الثالث: محددات الدبلوماسية التركية تجاه العراق.

الخاتمة.

المبحث الأول: العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا

تمتد العلاقات بين العراق وتركيا لمئات السنين، وتحديدا منذ دخول الدولة العثمانية للمنطقة العربية في القرن السادس عشر الميلادي،[1] وتحكم العلاقات القائمة بين البلدين مجموعة من الأسس ذات الجذور الدينية والثقافية والتاريخية والاقتصادية، التي تستند إلى كون تركيا قد استعمرت العراق لردح طويل من الزمن وكانت جزءا مهما من امبراطوريتها، ومع بزوغ الدولة العراقية الحديثة عام (1921) بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين بشكلها الرسمي الذي نراه قائما إلى يومنا الحاضر، [2] وبنيت العلاقات الرسمية مع العراق لعقود طويلة على محددات وأسس تتعلق بقضايا متنوعة تهم البلدين، كان في مقدمتها الخلافات حول حصص المياه من نهري دجلة والفرات تحديداً باعتبارها مسألة أمن قومي للطرفين ،

1 عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، بحث منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 167.

2 جاسم محمد دايش، قراءة في تاريخ العلاقات العراقية التركية، صحيفة الحوار المتمدن، ع 5923 ، 2018/7/4

وضبط الحدود، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني الذي خاض منذ (1984) حرباً انفصالية ضد الدولة التركية، فضلا عن انتماء كل من العراق وتركيا إلى أحد المحورين المتصارعين على الساحة الدولية في فترة الحرب الباردة .[1]

ربما لو أن تركيا لم تحتل العراق مطلقا لما تغير شيء في توجه تركيا للتحرك نحوه بهذا العمق الملاحظ قي الوقت الحاضر ، وقد يكون السبب في ذلك هو الجوار الجغرافي الذي يفرض إدراكا أكثر وعيا من صناع القرار التركي للإفادة من الجوار العراقي سلما أم حربا .

تاريخيا أعلنت الجمهورية التركية اعترافها رسمياً بالعراق منذ عام (1927) أي بعد ستة أعوام من تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وبعد إزالة أسباب الخلافات بينهما أثر توقيع (معاهدة الحدود الثلاثية)، واتفاقية (حسن الجوار بين العراق وتركيا وبريطانيا في عام 1926)، ومن الجدير بالذكر أن تركيا وبموجب هذه المعاهدة، حصلت على (10%) من عائدات النفط المستخرج من ولاية الموصل لمدة (25) عاماً، وكان العراق بحاجة كبيرة للتواصل مع تركيا بحكم الحقبة الطويلة من الاحتلال العثماني للعراق فيما يخص النواحي الإدارية والثقافية، وفي عام (1930) تم عقد معاهدة بين العراق وتركيا وبريطانيا، لتطوير تلك العلاقات التي قامت على حسن الجوار، والتنسيق والتعاون لضبط أمن الحدود، والاتفاق على استثمار النفط والتجارة، وجرت مباحثات حول هذه المسائل بين (نوري السعيد) وزير خارجية العراق آنذاك، وبين رئيس وزراء تركيا (عصمت اينونو) ووزير خارجيته (توفيق رشدي) من أجل تحسين العلاقات مع العراق بعد تسوية مشكلة الموصل ، وفي عام (1932) تم عقد معاهدة اقتصادية ، تمنح لكل منهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق برسوم الإدخال والإخراج، ثم أخذت العلاقات بين البلدين تشهد تطورات مهمة لاسيّما على الصعيد الاقتصادي، وفي عام (1937) تم عقد (ميثاق سعد آباد) بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان، الموقع في قصر سعد آباد في طهران في (8 تموز 1937)، وعبرت دول الميثاق تلك عن إدراكها لضرورة تشكيل كتلة إقليمية متعاونة، لحماية أمنها وضمان

1 سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق ، بحث منشور ، 8/7/ 2016 ، المكتبة الالكترونية:
https://idraksy.net/turkish-foreign-policy determinants-about-Iraq/

مصالحها،* وبلور الميثاق (ظاهرة التضامن الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة)، وبعد توقيع الميثاق سارت توجهات السياسة الخارجية نحو التعاون الإقليمي , إذ أكدت هذه الدول على :– [1]

1. حرمة الحدود المشتركة.
2. الامتناع عن العدوان.
3. الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .
4. التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية، ولها علاقة بمصالحهم المشتركة.

أن العلاقة مع العراق في تلك السنوات التي يقع أغلبها خلال فترة الحرب الباردة تضمنت ثلاث محطات مهمة، أولها إنشاء حلف بغداد عام(1953) بعضوية كل من العراق وتركيا وبريطانيا وإيران وباكستان وبفكرة من الولايات المتحدة الأمريكية لصد التمدد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط والذي لم يكتب له النجاح أو الاستمرار طويلاً،[2] وثانيها الحرب العراقية – الإيرانية (1980– 1988) التي انتهجت فيها أنقرة سياسة الاحتواء المزدوج لكلا الطرفين بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية. [3] وأما الثالثة فهي حرب الخليج الثانية (1990 – 1991) التي استثمرتها تركيا بقيادة تورغوت أوزال لإعادة تأكيد أهميتها للمنظومة الغربية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة رغم المعارضة الداخلية الشديدة التي أدت لاستقالة بعض الوزراء. [4]

في عام (1945) تم وضع مسودة لاتفاقية جديدة بين العراق وتركيا من اجل ضم تركيا إلى (جامعة الدول العربية)، وعند عرض هذه المسودة على تركيا أكدت ضرورة توثيق التعاون الثنائي مع

* ميثاق سعد آباد: وتعني "وفاق الشرق الأوسط وكانت معاهدة عدم اعتداء وقعتها تركيا، إيران، العراق وأفغانستان في 8 تموز 1937، وقد استمر الميثاق خمسة أعوام، وقد وُقّع الميثاق في قصر سعد آباد بطهران وكان جزءاً من مبادرة لعلاقات الشرق الأوسط الكبير تزعمها الملك محمد ظاهر شاه من أفغانستان، وقد تم تبادل التصديقات في طهران في 25 حزيران 1938 ودخل حيز التنفيذ في نفس اليوم، وقد سُجّل ضمن سلسلة معاهدات عصبة الأمم في 19 تموز 1938، تجددت تلقائياً مرة واحدة، وانتهت في25 حزيران 1948.

1 جاسم محمد دايش، المصدر السابق.

2 محمود محارب، إسرائيل وتركيا والدول العربية ... الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات، عدة مؤلفين: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 723 – 742.

3 عقيل سعيد محفوظ المصدر السابق، ص 48 – 49.

4 بوراك كونتا، التحول الكبير – التغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال حقبة حرب العراق عام 2003، مطبعة جامعة باشاك شهير، تركيا، 2011، ص 116 – 123.

العراق دون الدخول لعضوية الجامعة العربية ووافق الطرفان على وضع صيغة نهائية للأسس التي شملت التعاون في المجالات الآتية :– [1]

1. التعاون في المجالات الثقافية .
2. التعاون الاقتصادي اعتماداً على مبدأ المعاملة الأكثر حظوة.
3. التعاون على صعيد السياسة الخارجية على أساس تحالف البلدين مع بريطانيا، وعضويتهما في منظمة الأمم المتحدة، ولقدرة تركيا للتأثير في إيران وأفغانستان، فإن السياسة الخارجية للأخيرتين ستتأثر بطبيعة العلاقات بين تركيا ودول الجامعة العربية، وبذلك يتحقق التنسيق بين دول ميثاق سعد آباد والجامعة العربية لتحقيق المصالح المشتركة.
4. التعاون في مجال المواصلات بين العراق وتركيا وإيران لتوثيق الروابط الاقتصادية وتنميتها وتطوير العلاقات الاجتماعية والسياسية.
5. التعاون في المجالات المالي

في عام (1946) جرى ابرام اتفاقية بين العراق وتركيا، وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار وتؤكد على (السيطرة المشتركة على الأنهار في الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما)، وقد أخذ العراق تعهد على تركيا بأن لا تقيم أي بناء على نهري دجلة والفرات إلا بموافقة العراق، فيما عقدت تركيا مع العراق حلفاً في (24 شباط 1955)، وهو نواة (لحلف بغداد) الذي انضمت له تباعاً كل من بريطانيا وإيران وباكستان ، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف وشاركت في لجانه، وبذلك دخلت العلاقات العراقية– التركية مرحلة جديدة في التطور على الصعيد الدبلوماسي الرسمي، وأن حلف بغداد أدى إلى توطيد العلاقات بين العراق وتركيا، وضمان الدفاع المشترك وتوسيع حجم التبادل التجاري والدبلوماسي والعلمي بين الطرفين، وفي تشرين الأول (1984) وقع العراق مع تركيا (اتفاقية المطاردة الحثيثة)، الذي بموجبه تبيح كل دولة لجيش الدولة الأخرى دخول أراضيها لعمق يصل إلى (10) كم ولمدة ثلاثة أيام، لتعقب الانفصاليين الأكراد (المناوئين للنظامين)، وكان المستهدف منه حزب (pkk)، وقد جمدته تركيا من جانب واحد عام (1988)، وفي تلك المدة قامت تركيا بثلاث عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية بين عامي (1987–1988)، وتم تنفيذها بموافقة العراق .

1 جاسم محمد دايش، المصدر السابق.

الملاحظ من التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين، بأن العراق كان على قدر من المساواة في التعامل الدبلوماسي مع تركيا، ويعود ذلك إلى كون الدولة العراقية كانت دولة مؤسسات تعمل بنسق منظم، وكان صانع القرار فيها يدرس كافة الاحتمالات الايجابية والسلبية لقراراته، إلا أن الفترة اللاحقة وخاصة بعد عام 2003 وربما قبلها بقليل، شهدت نوعا من الجمود والتراجع عن ملاحقة أولويات المصلحة العليا العراقية مع تركيا، فلم يستفد العراق بشكل واسع من المجال الدبلوماسي الحيوي الذي يربطه بتركيا رغم القدر الكبير من التراكمات المعرفية في المجال الدبلوماسي للطرف العراقي، وهو أمر انعكس بما يشبه حالة الإرباك في التعامل من الجانب العراقي في الكثير من القضايا التي تربطه بتركيا، وعلى العكس من ذلك نجد بان تركيا قد أوجدت لها موطئ قدم في التعاملات الدبلوماسية الإقليمية والدولية بفضل استراتيجيتها الوطنية التي تنظر من خلالها إلى مصالحها العليا كجزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي التركي ، وهي بذلك كانت طرفا مهما في الكثير من القضايا التي تمس الشأن الداخلي العراقي متذرعة بالكثير من الحجج، حتى بات الوجود التركي أمرا مسلما به في معادلة التوازن الإقليمي العراقي.

المبحث الثاني: استثنائية الدور العراقي ضمن الإدراك التركي

ثمة عوامل عدة تساهم في صياغة أهمية دولة ما بالنسبة لأخرى، وتقع في مقدمتها التقارب الحضاري – الثقافي والمصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية وملفات الاهتمام المشترك، بيد أن الجيوبوليتيك يبقى من أقوى العناصر التي تصوغ هذه الأهمية لا سيما في حالة الجوار الجغرافي المباشر، بكل ما يحمله من إمكانات التأثر والتأثير على طرفي الحدود على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية. [1]

ينطبق هذا النص بشكل كبير على أهمية العراق بالنسبة لتركيا، والسؤال المطروح هنا هو:– هل تعي مؤسسات صنع القرار العراقي أهمية تركيا بالنسبة للعراق ؟ أم أنها مجرد دولة مجاورة لها ما لها، وعليها ما عليها من الالتزامات الدولية تجاه العراق ؟ وهل هناك دول أخرى تتقدم في مستوى الأهمية؟ وما هي الأسس التي تبنى عليها أهمية دولة كتركيا بالنسبة للعراق ؟.

ترتكز تركيا في علاقاتها مع العراق على عاملين رئيسيين، **أولهما:** تحقيق الأمن الجيوسياسي، **وثانيهما:** تحقيق الأمن الاقتصادي، أن التطور الملحوظ في العلاقات العراقية – التركية نابع من قناعة

1 سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره.

تركية بضرورة تصفير المشاكل، فهي ترى في العراق خيارًا استراتيجيًا يدعمها في مواجهة المتغيرات من حولها، ولذلك مضت نحو تصفير المشاكل مع العراق، واستغلال الصراع الإيراني – الأمريكي على النفوذ في العراق لتكون في موقع يؤهلها للقيام بدور بديل عن الدور الأمريكي، باعتبارها جارًا أقل عدوانية من إيران، وفي المقابل فإنه ليس لدى تركيا ما تخافه من العراق، كما أن نفوذ تركيا في المنطقة يمنحها دور الوسيط، وينظر إلى تركيا على أنها محايدة وكبيرة بما فيه الكفاية ليكون لها نفوذ، وصغيرة بما فيه الكفاية لئلا تميل للمواجهة، فتركيا تمتلك القدرة على إعادة إعمار البنى التحتية التي يعد العراق بأمس الحاجة إليها، وتمتلك تركيا قطاعا ضخما للمقاولات، وله مكانة هامة في سوق التعهدات العراقي، إذ منحت السوق التركية فرصة كبيرة لأن تصبح المصدر الأول لواردات العراق من السلع بديلًا عن السلع الإيرانية، كما أن تركيا يهمها الحصول على النفط والطاقة من العراق، وفيما يتعلق بملفي الأمن والماء وهما من أكثر الملفات أهمية وحساسية في العلاقات العراقية – التركية، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري العراقي – التركي بين عامي 2003 و2004 دون المليار دولار، أصبح 30 مليار دولار سنويًا، ويستمر البلد الأقرب جغرافيًا للعراق بإغراق السوق العراقية بسلعه، إذ يسعى البلدان إلى وضع آلية تنهض بالصناعة العراقية من خلال التوأمة بين القطاعات الإنشائية والخدمية والصناعية، أما الدافع الذي لا يقل أهمية عن كل ما سبق، فيتمثل في إصرار تركيا على مواجهة عدوها اللدود، حزب العمال الكردستاني (PKK) في الأراضي العراقية، إذ يوجد للحزب معسكرات ومقرات في جبال قنديل الخاضعة لسلطة إقليم شمال العراق، وكذلك في سنجار والمناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة العراقية المركزية في قناعة راسخة مفادها أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأنجع. [1]

وفي هذا الإطار يمكن تفسير العملية التركية على الحدود الشمالية لسوريا، والتي تسعى لتعطيل التقدم التركي بالصعود في سلم القوة الإقليمية، فمنذ عام 2002 ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدأت الدولة التركية بإعادة صياغة ذاتها من خلال مجموعة خطوات بنيوية، أدت إلى ولادة ما يمكن أن نصطلح عليه بالجمهورية التركية الثانية. [2]

1 ميرفت عوف : لماذا تسعى تركيا إلى تحسين العلاقات مع العراق؟ مقال منشور ، 14 / آيار / 2019 ، المكتبة الالكترونية :-
https://www.sasapost.com/why-turkey-improve-relations-with-iraq/

2 محمد صادق أمين، الدبلوماسية التركية.. سياسة عابرة للحدود لإقامة قوة فاعلة المكتبة الالكترونية :-
https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/10/13=

تقليديًّا، شكَّل المنظور الأمني مدخلًا أساسيًّا لعلاقات تركيا** مع جوارها الجنوبي لفترة طويلة من الزمن، تاركًا تأثيره كذلك على السياسة الخارجية التركية تجاه العراق لاسيما فيما يتعلق بالمثلث الأمني الأكثر أهمية لتركيا وهو: حزب العمال الكردستاني، والمياه، والطاقة. ، إبان الحرب العراقية–الإيرانية بدأت هذه الملفات تأخذ حيزًا أكبر في علاقات البلدين. [1]

إن المتغيرات التي مرت بها العلاقات العراقية – التركية وخصوصاً المواقف التركية تجاه العراق تزيد من أهمية فهم آلية صنع القرار التركي وفق المحددات والأسس التي تساهم في تشكيل الرؤية والإستراتيجية التركيتين إزاء الجار العراقي، بما يفيد في إمكانية استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين في ظل أي متغيرات قادمة ، ذلك أن التطورات تساهم في تشكيل المواقف والسياسات، لكن ضمن الحدود التي ترسمها الرؤى والاستراتيجيات، وفي المسار الذي ترسمه المحددات العريضة.

يعد ملف المياه أحد أهم أسباب التوتر في العلاقات بين تركيا والعراق تاريخياً، ورغم خفوت حدة الخلاف حوله مؤخراً إلا أنه يبقى عامل توتير قائم يتفاعل مع الأحداث الأخرى أو يفعّلها، باعتباره يتعلق بالأمن القومي للمنطقة وللدول الثلاث المشتركة بها كلا على حدة، تركيا والعراق وسوريا، فقد أنشأت البلدان الثلاثة عام 1980 لجنة فنية ثلاثية مشتركة بغرض بلورة حل توافقي يرضي ثلاثتها فيما يتعلق بحصص المياه اعتماداً على مواد القانون الدولي ذات الصلة، بيد أن الواقع العملي يبدو أبعد ما يكون عن الحل التوافقي ورضى الأطراف إذ ما زالت قضية المياه مدار نزاع وخلاف بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى. [2]

وقد كان لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي يشمل مشاريع وسدوداً عدة على دجلة والفرات تأثيرات سلبية على كل من العراق وسوريا، أهمها تراجع نسبيتهما من مياه دجلة والفرات وتأثر

= ** الجمهورية التركية الثانية: هو مفهوم من ابتكار الرئيس التركي الأسبق تورغوت اوزال عام 1991، كان هدفه إزالة الجمهورية الأولى التي وضع أساسها مؤسس الجمهورية التركية الحديثة كمال أتاتورك، لأنها لم تضع حلولا لمشاكل تركيا العديدة، وإعادة دمقرطة الجمهورية لخدمة تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط الموسع ودول البلقان.

1 علي حسين باكير: تركيا في العراق .. كيف استطاعت انقره أن توسع نفوذها في بغداد ؟ مقال منشور، شبكة الجزيرة 2019/6/25، المكتبة الالكترونية:– https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/

2 ناجي علي حرج: المياه في العلاقات العربية – التركية في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 375 – 422.

جودة هذه المياه من ارتفاع نسبة ملوحتها والاستخدام الزائد للكيماويات فيها فضلاً عن تعلق الأمر بالأمن القومي للبلدين العربيين. [1]

ويمكن اعتبار استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 نقطة تحول في العلاقات العراقية – التركية ، وإن كان الحزب لم يقم بثورة جذرية على مجمل السياسة الخارجية السابقة لبلاده تجاه المنطقة ككل والعراق بخاصة ، وقد اعتمدت السياسة التركية تجاه العراق على مبدأين أساسيين هما مواجهة تهديد حزب العمال الكردستاني لها وانطلاق عملياته من شمال العراق حيث معسكراته في جبال قنديل، وتأكيدها على أهمية التوازنات الديموغرافية والسياسية في العراق وحمايتها سيما في ما يتعلق بالأقلية الكردية . [(2)]

نعتقد كباحثين مختصين بان هناك حاجة للبلدين لتطوير العلاقات بينهما بشكل اكبر مع وجود عوامل وإمكانات هائلة يؤدي تفاعلها واستثمارها بالشكل الأمثل إلى تصاعد وتيرة التقدم للدولتين معا، خاصة وان هناك إمكانية للضغط والتهديد عبر حرمان تركيا من المزايا التجارية والاستثمارية التي يشكلها العراق بالنسبة لتركيا، في ضوء التنافس الإقليمي والعالمي والذي يشكل ضربة إستراتيجية لا يمكن تعويضها لتركيا، كما يجب منع أية مجموعة متمردة كردية – تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والشروع فورا في عقد معاهدة مائية مع تركيا، فالعراق بحاجة إلى دبلوماسية ذكية في هذا المجال إزاء حقوقه المائية تجاه تركيا، وضرورة فتح معبر حدودي جديد بين الدولتين لغرض تسهيل دخول وخروج الأفراد والبضائع .

ومن هذا المنظور يحظى العراق بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا ودبلوماسيتها البراغماتية، وتتجلى من خلال ما يلي :

أولاً: كان العراق جزءاً مهماً من أراضي الدولة العثمانية وحظي باهتمام خاص طوال تلك الفترة باعتباره عمقاً جغرافياً للأناضول وأرضاً لحضارة مدنية سابقة على الدولة العثمانية ، وهناك تشابه الكبير في الفسيفساء العرقية تجمع بين البلدين ، فضلا عن حدود برية مشتركة تمتد على مدى 384 كلم، وهو ما

1 The Southeastern Anatolia Project Master Plan – Final Master Plan Report", Republic of Turkey, Prime Ministry, State Planning Organization, vol. 1 (June 1990).

2 أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي،...موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2010 ص 621 – 622.

يغذي ثنائية التأثر – والتأثير على طرفي الحدود وفي الاتجاهين لاسيما على مستوى الروابط الاجتماعية – الثقافية والعلاقات التجارية والتأثيرات السياسية – الإستراتيجية.

ثانياً: موقع العراق ضمن "المناطق البرية القريبة"، وهي مناطق الشرق الأوسط الموسع والبلقان والقوقاز، التي نظرَّ لها مهندس السياسة الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو في كتابه الأشهر "العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" لأهميتها وضرورة اهتمام تركيا بها بشكل استثنائي وذي أولوية إن أرادت رفع مكانتها الإقليمية والدولية . [1]

ثالثاً: تعد تركيا تاريخياً الراعية لتركمان العراق سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربطها بهم علاقات خاصة جداً صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، وقد أولاهم حزب العدالة والتنمية تحديداً اهتماماً خاصاً بهدف تقوية دورهم في صياغة مستقبل العراق من جهة ولتعميق علاقاتهم مع تركيا من جهة أخرى، وتحظى كركوك باهتمام تركي خاص للحفاظ على نسيجها العرقي المتنوع، وكذلك لأهميتها الاستثنائية في ملف الطاقة الحساس جداً، فضلا عن مكانة الموصل كعمق استراتيجي له، وقد خسرتها تركيا اضطراراً بعد الحرب العالمية الأولى، ويعدها بعض الاستراتيجيين والمحللين الأتراك "خط الدفاع الأول" عن بلادهم.[2]

رابعاً: يعد الملف الكردي أحد أهم ملفات الاهتمام المشترك الإستراتيجية بين العراق و تركيا وفي المنطقة، إذ يتوزع الأكراد فيهما فضلا عن إيران وسوريا، وهو ملف شائك ومتقلب أدى تاريخياً إلى تعاون البلدين أحياناً وإلى الصدام بينهما في أحيان أخرى، فحزب العمال الكردستاني يمتلك معسكرات في جبال قنديل شمال العراق، ويعد أحد أهم العوامل التي تصوغ العلاقات العراقية – التركية إيجاباً وسلباً فهو تهديد لأراضيها، إذ يشن حزب العمال حرباً انفصالية منذ عام 1984، كلفت تركيا 40 ألف قتيل وأكثر من 500 مليار دولار من الخسائر البشرية، فضلاً عن فترة التصعيد الحالية التي حاول من خلالها الحزب ومنذ تموز 2015 بدء حرب مدن وإعلان إدارات ذاتية في مناطق الأغلبية الكردية جنوب شرق البلاد ولأن الحزب يملك معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي، فإن العلاقات مع كل من حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم شمال العراق تتحدد بشكل كبير، وقبل أي محدد آخر، على موقف كل منهما إزاء هذه المعسكرات وحق تركيا في التدخل

1 أحمد داود أوغلو، المصدر السابق، ص 145 – 175.

2 المرجع نفسه، ص 621 – 625.

ضدها، ولذلك نجد في تاريخ العلاقات العراقية – التركية لحظات تأزم ولحظات تعاون في هذا الملف باختلاف موقف العراق. [1]

خامساً : تاريخياً تصدر ملف المياه قائمة الملفات ذات الاهتمام المشترك وكان أحد أسباب توتر العلاقات الثنائية بين البلدين كما بين تركيا وسوريا، إذ يرى العراق وسوريا في مشاريع السدود التركية على نهري دجلة والفرات إجراءات تهدد أمنهما القومي.

سادساً: الملف الاقتصادي هو أحد أهم محددات السياسة التركية إزاء العراق، الذي يبرز كأحد أهم الشركاء التجاريين من حيث التجارة البرية البينية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق وعمل شركات البناء والإنشاءات التركية على أراضيه، وبحجم تبادل تجاري اقترب من 9 مليارات دولار عام 2015 (كان قد وصل لحدود 12 مليار دولار عام 2013)، ويمثل العراق خصوصاً الإقليم الشمالي أحد ضمانات أمن الطاقة التركي باعتباره ضمن البدائل التي يمكن أن تخفض من مستوى الاعتماد التركي على الغاز الروسي والذي يبلغ حالياً 55% من احتياجات تركيا وبالتالي فثمة حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق، أو على الأقل عدم تدهورها رغم الملفات الخلافية بين الطرفين، ويعد العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز روسيا وإيران الطبيعي، فضلا عن النفط الذي يعتبر ركيزة أساسية في العلاقات التجارية بين البلدين عموماً وبين تركيا وإقليم شمال العراق خصوصاً.

وكباحثين نستطيع القول بأن العلاقات العراقية – التركية ومنذ نشأتها كانت تتسم بعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل ووجود مقومات عدة لتطويرها وازدهارها وتميزها، وان الجوانب الايجابية قد تكون أكثر وضوحا من نظيرتها السلبية، مع وجود عامل تهديد مشترك يتمثل بحزب العمال الكردستاني، فضلا عن إمكانية توظيف العديد من الملفات السياسية والأمنية لاسيما حزب العمال الكردستاني، والقواعد التركية في شمال العراق.

المبحث الثالث: محددات الدبلوماسية التركية تجاه العراق

لقد دخلت تركيا في القرن الحادي والعشرين بديناميكية كبرى، ولم يعد يجدي النظر إلى الدور المُسنَد إليها على أنه عنصر هامشي في النظام الدولي كما كان أثناء حقبة الحرب الباردة، فتركيا تتحول

1 سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 19/ كانون الثاني/ 2016.

المكتبة الالكترونية:– http://studies.aljazeera.net

تدريجيا إلى قوة مركزية في المنطقة ، وبدلا من تحديد أولوياتها الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالتفضيلات الهيكلية أو التوترات الحاصلة في نظام قطبي عالمي، فإن تركيا تتبنى وجهة نظر قائمة على خلفيتها الجغرافية والتاريخية الخاصة بها، [1] وبهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الموسع، فقد وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط الموسع، لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث 11ايلول 2001 وحرب احتلال العراق 2003 وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وثورات الربيع العربي فضلا عن بروز إيران كقوة إقليمية لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، وبالتالي فان هذه المتغيرات فرضت على تركيا أعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية. [2]

إن الفرقاء السياسيون في العالم، لم يكونوا غافلين عن التحولات البنيوية في السياسية التركية، وطموحات التحول إلى قوة فاعلة إقليمية، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتخاذ سياسات تعمل على وقف الطموح التركي في الصعود، عبر خطوات كثيرة، فعلى الصعيد السياسي عرقل الاتحاد الأوربي مفاوضات انضمام تركيا إليه، وعلى الصعيد السياسي عملت أمريكا على زعزعة الاقتصاد التركي، وهز ركائزه البنيوية، ولم تغفل هذه الإجراءات المضادة مسالة الاستنزاف الأمني والعسكري، فكان دعم الأكراد في خاصرة تركيا الجنوبية الرخوة عامل زعزعة للاستقرار التركي، وعنصر تهديد لوحدة الأراضي التركية. [3]

إن القوة الناعمة لتركيا تختلف عن تلك التي في الدول الأخرى في الشكل والمضمون، فإمكانات القوة الناعمة لتركيا، والتي تمتد من البلقان والشرق الأوسط إلى أجزاء داخلية لآسيا الوسطى، تنبثق عن التجربة الثقافية والتاريخية التي ورثتها، إن القيم التي تمثلها تركيا فضلا عن عمقها التاريخي والثقافي، قد

1 إبراهيم قالين، القوة الناعمة والدبلوماسية العامة في تركيا ، مقال منشور ، 15 /2017/4 ، المكتبة الالكترونية: https://turk-post.net/p-198188

2 الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط في عهد رجب الطيب اردوغان، دراسة منشورة ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 22/ تشرين الثاني /2018 ، المكتبة الالكترونية: https://rawabetcenter.com/archives/78172 . وللمزيد ينظر في :– احمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

3 محمد صادق أمين، مصدر سبق ذكره.

حفزت الديناميكيات الإقليمية ووفرت فرصا لخلق مجالات نفوذ جديدة ، وعلى اليابسة الأوراسيوية الأكبر.[1]

ارتكزت الدبلوماسية التركية تجاه العراق بشكل خاص على جملة من الأمور التي اهتمت بها تركيا لغرض تعزيز دورها التركي في العراق انطلاقا من مفهومها الدبلوماسي البراغماتي ، وكان من أهمها: [2]

أولاً: المحددات الداخلية

من مسلمات قوة الدول في محيطها الإقليمي، الاعتماد على بنية سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة داخليا، لتكون بحالة استقرار تؤهلها لممارسة فعل دبلوماسي دولي مؤثر، وقد اتخذ حزب العدالة والتنمية مجموعة خطوات على الصعيد الداخلي، أدت بمجلها إلى شكل من أشكال الاستقرار، ساعد الدولة في بناء رؤية دبلوماسية قوية، وأهمها:

1- معالجة مشكلة الهوية التركية

كانت تركيا تعاني من مشكلة ضياع الهوية منذ تأسيس دولتها الحديثة، فهي تنكرت للخلفية العثمانية الإسلامية على أمل بناء صورة لتركيا المعاصرة القائمة على الرؤية الغربية، وفي المحصلة لم تحصل على الاعتراف الغربي الكامل بهذه الصورة، الأمر الذي ساهم في تشكيل شخصية ازدواجية ، وقد تمكنت تركيا الحديثة من تجاوزها عبر ترسيخ مفهوم عدم التعارض بين الهويتين، فإحياء الإرث العثماني يرافقه تمسك بمعاصرة الشخصية التركية، وهذه الحالة الجديدة انعكست في دبلوماسية وافقت بين التوجه نحو الاتحاد الأوربي، والحفاظ على العمق الاستراتيجي الممتد في العالمين الإسلامي والعربي، دون تعارض بينهما.

2- التركيز على إقامة دعائم البنية الاقتصادية والتنمية البشرية

وهو ما ترجم في سياسة نشطة للصعود إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى، وانعكس في نمو مطرد على شكل طفرات في البنى التحتية، وفي ارتفاع دخل المواطن التركي، ما جعل الدولة تقف على أرضية صلبة في مقاربتها الدبلوماسية الخارجية.

1 إبراهيم قالين، نفس المصدر.

محمد صادق أمين، نفس المصدر.

3– رفع مستوى الإنفاق الدفاعي.

والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتحول إلى الصناعات العسكرية، الأمر الذي ساعد على تحول الجيش التركي لقوة عسكرية ضاربة، ومؤهلة للاستقلال عن الأحلاف المكبلة، مثل حلف شمال الأطلسي.

4– إدارة الأزمة الكردية بأسلوب جديد.

يعتمد مقاربة إحلال السلام والوصول إلى تفاهمات مع المكون الكردي، واستعمال أدوات التنمية المناطقية، ورفع مظاهر الإقصاء والتهميش والعزل، التي جعلت القضية الكردية ورقة بيد اللاعبين الدوليين والإقليميين، ورغم تعثر المشروع الكلي للوصول إلى سلام دائم، إلا أن هذه السياسة آتت أكلها نسبياً، وقللت من فرص استخدام هذه القضية التي استنفدت موارد الدولة التركية منذ تأسيسها.

ثانياً: <u>المحددات الخارجية.</u>

استقرار البناء الداخلي النسبي، أهل صانع القرار التركي لوضع استراتيجية دبلوماسية، تعتمد رؤية التحول للعب دوري إقليمي في عالم متعدد الأقطاب بحلول عام 2030، آخذاً بنظر الاعتبار التفاعلات الدولية والإقليمية، وأهم ركائزه:

1– اعتماد الدبلوماسية الإيقاعية في التعامل مع العامل الدولي، بعدم الاعتماد على طرف دولي واحد، وحصر خيارات القوة بهذا الطرف، ومن خلال اعتماد رؤية متوازنة تقلبت حركة العلاقات والتحالفات شرقاً وغرباً بحسب ما تقتضيه المصلحة، وبما يحقق الهدف من خلال مساومة الأطراف الدولية على مصالحها في الإقليم والعالم.

2– التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس براغماتي، وليس على أساس أيديولوجي، فرغم أن تركيا وظفت الهوية الإسلامية والعمق التاريخي العثماني في صناعة قوتها وإضفاء الشرعية على هذا الاستحقاق، إلا أنها تعاملت في الغالب مع مختلف القضايا، خصوصا الفرعية بدرجة عالية من البراغماتية، ووضعت موازنة بين المصالح والمفاسد.

3– الاعتماد على الدبلوماسية الناعمة في طريق تحقيق مفردات القوة، هذه الرؤية جعلت صانع القرار التركي لا يعتمد على الوسائل التقليدية في رسم وممارسة الدبلوماسية، فانشأ دبلوماسية متعددة الأوجه شارك فيها مؤسسات الفكر والرأي، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الإغاثة، وشاركت جميع هذه الدوائر المؤسسات التقليدية للخارجية التركية في صناعة مفردات القوة الدبلوماسية.

4– التعامل مع الملف الكردي عبر عقلية المبادرة والتحدي، مع مراعاة أقصى درجات البراغماتية في التعاطي مع الملف العسكري، فالدبلوماسية التركية لا تعتمد المغامرة في مسالة التدخل العسكري خارج الحدود، وهي بذلك راعت كافة الفواعل الدولية، مثل الأمم المتحدة، والقوة الروسية، والقوة الأمريكية، وهي تعاملت مع لحظة الفصام بين إدارة الرئيس دونالد ترمب، والسياسية التقليدية الأمريكية التي أرسى قواعدها كيسنجر، فاستغلت هذه الجزئية استغلاً أمثل، فبينما أعطى البيت الأبيض الضوء الأخضر للعملية التركية، تعمل المؤسسات التي تعمل بالرؤية التقليدية القائمة على دعم الأكراد والإبقاء عليهم كورقة زعزعة للاستقرار في الإقليم .[1]

صعود وهبوط النفوذ التركي في العراق :– [2]

أ. مرحلة الصعود (2010–2014) .

حاولت تركيا إعادة ترتيب أوراقها في العراق، بالتزامن مع التحضيرات الأميركية التي جرت في العام 2009 للانسحاب من العراق، إذ كانت تأمل في أن يؤدي انتخاب إياد علاوي إلى بروز عراق موحد ومستقر وغير طائفي وغير خاضع للنفوذ الإيراني، لكن صفقة إيرانية–أميركية حالت دون وصوله إلى السلطة وأدت إلى التجديد لنوري المالكي في منصب رئاسة الوزراء، وعلى المستوى الإقليمي، أدى اندلاع الثورات العربية إلى ولادة محاور إقليمية مؤيدة ومعارضة لهذه الثورات وإلى تسريع التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وإيران، وبسبب الحقائق الجغرافية، ولكون تركيا الشريان الحيوي للإقليم والمنفذ الوحيد له إلى العالم الخارجي، لم يكن هناك من خيار سوى الانفتاح على تركيا وذلك لتفادي ضغوط الحكومة المركزية وموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق والزاحف باتجاه الإقليم، وازدياد نفوذ تركيا سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا في شمال العراق.

ب. مرحلة الهبوط (2014–2018).

رأت تركيا في مجيء حيدر العبادي فرصة لإعادة فتح صفحة جديدة مع الحكومة العراقية، وقد كانت تأمل في أن تقوم هذه الحكومة بتحصين الوضع الداخلي العراقي، والتوصل إلى تفاهم مع حكومة إقليم شمال العراق بما يساعد على استقرار البلاد ويخفف من النفوذ الإيراني والأميركي وينعكس إيجابيًّا على تركيا في نهاية المطاف، وفي شهر تشرين الثاني من العام 2014، ناقش الطرفان العمل على

1 محمد صادق أمين، مصدر سبق ذكره.

2 علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

تجاوز الخلافات الثنائية وحل القضايا العالقة، فضلا عن عدة مقترحات رئيسة، هي: تعزيز التعاون الأمني، وتبادل المعلومات بخصوص مكافحة الإرهاب، وإقامة تعاون عسكري، ومساعدة العراق على النهوض الاقتصادي، وأدى اعتماد الحكومة العراقية على إيران والولايات المتحدة الأميركية لمحاربة تنظيم الدولة إلى صعود نفوذ طهران وواشنطن بشكل غير مسبوق وانحسار النفوذ التركي مترافقًا مع ازدياد المخاطر الأمنية التي مصدرها العراق سواء من حزب العمال الكردستاني أو تنظيم الدولة، وانحازت الحكومة العراقية إلى إيران في الصراع الإقليمي التركي–الإيراني، فتدهورت العلاقات بين رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بشكل حاد في العام 2016، وطفت على السطح ملفات خلافية جديدة لاسيما فيما يتعلق بوجود قوات عسكرية تركية في معسكر بعشيقة في شمال العراق.

الخاتمة:

يمكن القول في خاتمة هذه الدراسة بان تركيا حريصة على أفضل العلاقات مع العراق على مستوى الحكومة المركزية في بغداد وعلى مستوى إقليم شمال العراق، إذ أن العلاقات الجيدة مع كليهما تضمن لها عدة مكاسب استراتيجية، في مقدمتها ضبط خطر حزب العمال الكردستاني وعدم خروج الملف الكردي الداخلي عن السيطرة وبدائل مهمة في صلب أمن الطاقة لديها ومواجهة خطر داعش، فضلاً عن الإبقاء على إمكانية لعب دور ما في المشهد العراقي بالتنافس أو التعاون مع إيران، جنباً إلى جنب مع ضبط التطورات في العراق والمنطقة لئلا تتدحرج نحو صراع طائفي صفري يحمل دماراً للمنطقة وكل فواعلها.

إذن ثمة علاقات استراتيجية واقتصادية تفرض على الطرفين التقارب والتعاون والتنسيق، بينما هناك ملفات توتر العلاقة بين الحين والآخر مثل ملفات مياه وهجمات حزب العمال الكردستاني واختلاف وجهتي النظر بخصوص قضايا المنطقة وفي مقدمتها الأزمة السورية، بيد أن هذه العلاقات الجيدة مرهونة بدرجة أو بأخرى برغبة الجار العراقي في تحسين العلاقات مع أنقرة وقدرته على ذلك إضافة إلى عدة محددات أخرى قد تكون خارج نطاق إرادته وممكناته، مثل تطورات الأزمة السورية والحرب على تنظيم الدولة ومآلات المواجهة السعودية – الإيرانية الباردة في الإقليم.

المراجع:

1. إبراهيم قالين، القوة الناعمة والدبلوماسية العامة في تركيا، مقال منشور، 15 /4 /2017 المكتبة الالكترونية:- https://turk-post.net/p-198188
2. أحمد داود أوغلو : العمق الاستراتيجي،... موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2010 .
3. احمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن2014 .
4. الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط في عهد رجب الطيب اردوغان ، دراسة منشورة ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،22/ تشرين الثاني /2018 المكتبة الالكترونية:- https://rawabetcenter.com/archives/78172
5. بوراك كونتاي، التحول الكبير – التغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال حقبة حرب العراق عام 2003 ، مطبعة جامعة باشاك شهير، تركيا، 2011.
6. جاسم محمد دايش، قراءة في تاريخ العلاقات العراقية التركية، صحيفة الحوار المتمدن، ع العدد 5923 2018/7/4.
7. علي حسين باكير، تركيا في العراق .. كيف استطاعت انقره أن توسع نفوذها في بغداد ؟ مقال منشور، شبكة الجزيرة، 2019/6/25 ، المكتبة الالكترونية https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/
8. عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، بحث منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.
9. سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،19 كانون الثاني 2016، المكتبة الالكترونية :- http://studies.aljazeera.net
10. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق، بحث منشور، 8/7/ 2016، المكتبة الالكترونية:- https://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-Iraq/

11. محمد صادق أمين، الدبلوماسية التركية.. سياسة عابرة للحدود لإقامة قوة فاعلة المكتبة الالكترونية :- https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/10/13

12. محمود محارب، إسرائيل وتركيا والدول العربية ... الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات، عدة مؤلفين: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر، 2012.

13. ميرفت عوف، لماذا تسعى تركيا إلى تحسين العلاقات مع العراق؟ مقال منشور ، 14 / آيار / 2019، المكتبة الالكترونية :- https://www.sasapost.com/why-turkey-improve-relations-with-iraq/

14. ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية – التركية في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.

15. The Southeastern Anatolia Project Master Plan – Final Master Plan Report", Republic of Turkey, Prime Ministry, State Planning Organization, vol. 1(June 1990).